ذلك الكذب وهو محال فان ما ثبت قدمه امتنع عدمه واللازم وهو انتفاء الصدق عليه باطل فانا نعلم بالضرورة ان من علم شيئا
امكن له ان يخبر عنه على ما هو عليه وهذا الوجه الثاني يفيد انا انما يدل على كون الكلام النفسي صدقا لانه القديم واما هذه العبارات الدالة
على الكلام النفسي فلا دلالة له على صدقها لانها حادثة فيجوز ان لا تطابق الصدق الذي يقابله بل يجب ان لا ام عندنا هو بيانه فقط
الثالث وعليه الاعتماد لصحته ودلالته على الصدق في الكلام النفسي واللفظي معا اخبار النبي عليه الصلوة والسلام بكونه صادقا
في كلامه كله وذلك اي خبره عليه الصلوة والسلام بصدقه يعلم بالضرورة من الدين فلا حاجة الى بيان اسناده وصحته ولا الى ان
يتعين ذلك الخبر بل يقول تواتر عن الانبياء كونه تعالى صادقا فكما تواتر عنهم كونه متكلما فان قيل صدق النبي عليه الصلوة و
السلام انما يعلم بتصديقه تعالى اياه وانما يدل تصديقه تعالى اياه عليه الصلوة والسلام على الصدق اي صدق النبي عليه الصلوة و
السلام اذا امتنع عليه تعالى الكذب ووجب ان يكون كلامه صدقا فصدق النبي عليه الصلوة والسلام انما يعرف بصدقه تعالى
فيلزم الدور واذا اثبت صدقه تعالى بتصديق النبي عليه الصلوة والسلام كما فعلتم قلنا التصديق بالمعجز كما مر فهو تصديق
فعلي لا قولي ودلالته على التصديق بوضع لا انه لا يتطرق اليها شبهة كما سنقف عليه واعلم ان للمصنف مقالة مفردة
في تحقيق كلام الله على وفق ما اشار اليه في خطبة الكتاب وتحصيلها ان لفظ المعنى يطلق تارة على مدلول اللفظ واخرى
على الامر القائم بالغير فالشيخ الاشعري لما قال الكلام هو المعنى النفسي فهم الاصحاب منه ان مراده مدلول اللفظ وحده
وهو القديم عنده واما العبارات فانما تسمى كلاما مجازا لدلالتها على ما هو كلام حقيقي حتى صرحوا بان الالفاظ حادثة على مذهبه
ايضا لكنها ليست كلامه حقيقة وهذا الذي فهموه من كلام الشيخ له لوازم كثيرة فاسدة كعدم اكفار من انكر كلامية
ما بين دفتي المصاحف مع انه علم من الدين ضرورة كونه كلام الله تعالى حقيقة وكعدم المعارضة والتحدي بكلام الله
الحقيقي وكعدم كون المقروء والمحفوظ كلامه تعالى حقيقة الى غير ذلك مما لا يخفى على المتفطن في الاحكام الدينية فوجب حمل كلام
الشيخ على انه اراد به المعنى الثاني فيكون الكلام النفسي عنده شاملا للفظ والمعنى جميعا قائما بذات الله تعالى وهو مكتوب
في المصاحف مقروء بالالسن محفوظ في الصدور وهو غير الكتابة والقراءة والحفظ الحادثة وما يقال من ان الالفاظ
والحروف مترتبة متعاقبة فجوابه ان ذلك الترتيب انما هو في التلفظ بسبب عدم مساعدة الآلة فالتلفظ حادث والادلة الدالة
على الحدوث يجب حملها على حدوثه دون حدوث الملفوظ جمعا بين الادلة وهذا الذي ذكرناه وان كان مخالفا لما عليه متأخرو
اصحابنا الا انه بعد التأمل يعرف حقيته تم كلامه وهذا المحمل لكلام الشيخ مما اختاره محمد الشهرستاني في كتابه المسمى بنهاية
الاقدام ولا شبهة في انه اقرب الى الاحكام الظاهرة المنسوبة الى قواعد الملة الفصل الثامن في صفات اختلف فيها
وفيه مقدمة ومسائل احدى عشرة فالمقدمة هي انه هل لله تعالى صفة وجودية زائدة على ذاته غير ما ذكرناه من الصفات

السبع

السبع التي هي الحيوة والعلم والقدرة والارادة والسمع والبصر والكلام فمنعه بعض اصحابنا مقتصرا في نفيها على انه
لا دليل عليه اي على ثبوت صفة اخرى فيجب نفيه ولا يخفى ضعفه لما مر من ان عدم الدليل عندنا لا يفيد وعدمه في نفس الامر مم
وان سلم لم يفد ايضا لان انتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم ومنهم من زاد على ذلك فاستدل على نفيها بان
قال نحن مكلفون بكمال المعرفة وذلك بان نعرف جميع صفاته فلو كان له صفة غيرها لعرفناها لكنا لا نعرفها اذ لا
طريق لنا الى معرفة الصفات سوى الاستدلال بالافعال والتنزيه عن النقائص ولا يدل شيء منهما على صفة
زائدة على ما ذكرنا والجواب منع التكليف بكمال المعرفة اذ هو اي التكليف بقدر وسعنا فنحن مكلفون بما
نعرف من صفاته بما يتوقف تصديق النبي عليه الصلوة والسلام على العلم به لا بمعرفة صفات اخرى او بان نقول
سلمنا تكليفنا بكمال المعرفة لكن لا يلزم من التكليف به حصوله من جميع المكلفين بل ربما تعرفه معرفة كاملة
بعض منهم كالانبياء والكاملين من اتباعهم دون بعض وهو من عداهم وهؤلاء وان كانوا هم الاكثرين
ولكن لا يمتنع كثرة الهالكين بسبب تركهم ما كلفوا به من كمال معرفته واثبت بعض المتكلمين صفات اخرى بيانها
تلك المسائل الاحدى عشرة الاولى البقاء اتفقوا على انه تعالى باق لكن اختلفوا في كونه صفة ثبوتية زائدة كما اشار
اليه بقوله اثبته الشيخ ابو الحسن واتباعه وجمهور معتزلة بغداد صفة وجودية زائدة على الوجود اذ
الوجود متحقق ومتأد دون البقاء كما في آن الحدوث بل يتجدد بعده صفة هي البقاء ولجيبي بان الحدوث
فانه غير الوجود لتحقق الوجود بعد الحدوث بتمامه ان البقاء حصل بعدما لم يكن والحدوث زائد ايضا لان كان
لانه الخروج من العدم الى الوجود عند الشيخ مسبوقية الوجود بغلبة لزوم ذلك اي الذي ذكرتموه في البقاء
على كونه وجوديا زائدا لكان الحدوث ايضا وجوديا زائدا لما ذكرناه لان العدم بعد الحصول او الحصول بعد
العدم في الدلالة على الوجود في الجملة انما صلحنا الا انتفاء الوصف بين العدم وما يقابله اعني الوجود ولزم
التسلسل في الحدوث لان الوجودية ضرورة لان الحدوث لابد ان يكون حادثا مع ان الشيخ معترف بان الحدوث
ليس امرا زائدا وحله بعد نقضه ان تجدد الاتصاف بصفة لا يقتضي كونها وجودية كتجدد معية الباري
تعالى مع الحادث وكذا ان والدا ايضا لا يقتضيه وذلك لجواز الاتصاف بالعدميات فوالذاك الاتصاف
ونفاه اي نفي كون البقاء صفة زائدة وجودية القاضي ابو بكر والامامان امام الحرمين والامام الرازي
وجمهور معتزلة البصرة وقالوا البقاء هو نفس الوجود في الزمان الثاني فلا امر زائدا عليه لوجهين
الاول لو كان البقاء زائدا لكان له بقاء اذ لو لم يكن البقاء باقيا لم يكن الوجود باقيا لان كونه باقيا

Copyright © King Saud University